الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
كانون الأول / ديسمبر 2009

نظرة عامة

مع نهاية عام 2009، ظلت قطاعات واسعة من السكان الفلسطينيين المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في قطاع غزة والمنطقة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تعاني من أزمة خطيرة في الكرامة الإنسانية.

رجل يبيع الفراولة في غزة. ولا يمكن تصدير الفراولة بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل مما دفع الفلسطينيون إلى بيعها بأسعار مخفضة مدينة غزة تصوير باتريك زول

وشهد كانون الأول/ ديسمبر ذكرى مرور عام على الهجوم العسكري الإسرائيلي الذي عرف باسم عملية "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة، والذي يُعدّ من أكثر الأحداث عنفاً في التاريخ الفلسطيني المعاصر. فقد نجم عن هذا الهجوم مقتل ما يقرب من 1400 فلسطيني وإصابة ما يزيد عن 5400 آخرين، إضافة إلى مقتل 13 إسرائيلياً وإصابة 512 آخرين. وقتل 92 فلسطينياً آخرون، أربعة منهم قتلوا هذا الشهر، إلى جانب مقتل إسرائيلي واحد. بالإضافة إلى ذلك، خلّفت عملية "الرصاص المصبوب" العسكرية دماراً واسعاً في البنية التحتية الفلسطينية والأملاك العامة والخاصة كذلك. وتواصل هذا العام أيضاً، الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ حزيران/ يونيو 2007 الأمر الذي جعل من محاولات تنفيذ أنشطة لإعادة الإعمار أمراً شبه مستحيل.

وبقي حتى نهاية هذه السنة ما يقرب من 20 ألف مواطن من سكان غزة بلا مأوى.

وبالرغم من أن سياسة الحصار بقيت دون أي تغيير ملموس، فقد شهد كانون الأول/ ديسمبر حدوث تطوران إيجابيان، رغم أنهما بسيطان. وحدث التطور الأول قبيل نهاية الشهر

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: الخسائر البشرية • تحدي القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي المحيطة بالمستوطنات • عمليات الهدم والتشريد في القدس الشرقية والمنطقة (ج) • ارتفاع حاد في عدد حالات سحب بطاقات الهوية من سكان القدس الشرقية في عام 2008 • الإعلان عن عدم قانونية الحظر المفروض على استخدام الفلسطينيين لشارع رئيسي في محافظة رام الله • انتهاء موسم قطف الزيتون، محصول منخفض للغاية؛ إمكانية الوصول إلى البساتين الواقعة خلف الجدار غير ملائمة

قطاع غزة: مقتل خمسة فلسطينيين بالقرب من الحدود ما بين إسرائيل وغزة وخمسة في حوادث متصلة بالأنفاق • الواردات: لا يزال الحصار متواصلا بالرغم من بعض التطورات الإيجابية البسيطة • غاز الطهي • الوقود الصناعي: استمرار سياسة قطع التيار الكهربائي المُجَدوَلة • المياه والصرف الصحي • البنزين والديزل • عوامل متعددة تعيق أي انتعاش زراعي ملموس • آخر مستجدات التحويلات الطبية إلى الخارج

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق حماية الطفل • محكمة العدل العليا الإسرائيلية تدعم الإبعاد من الضفة الغربية إلى غزة • قلق بشأن سياسة إسرائيلية جديدة تتعلق بتأشيرات السفر • انطلاق عملية المناشدة الموحدة 2010، وآخر مستجدات صندوق الاستجابة الإنسانية

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

عندما سُمح بدخول ثلاثة شاحنات من الزجاج يومياً إلى غزة. وقد صنّف استيراد الزجاج الذي حُظر منذ بداية الحصار على أنه أولوية قصوى لتلبية احتياجات الشتاء لآلاف العائلات التي تعيش في بيوت محطّمة النوافذ نتيجة لعملية "الرصاص المصبوب". أما التطوّر الثاني فقد تمثل في السماح لعدة شحنات من أزهار الزينة بالخروج من قطاع غزة لتصديرها إلى الأسواق الأوروبية، وهي من مجموع 39 مليون زهرة من المخطط السماح بتصديرها حتى أيار/ مايو 2010، أي أقل بقليل من الكمية المماثلة التي صُدّرت في 2006.

وبالرغم من هذين التطورين بقي الوضع العام صعباً للغاية. حيث ظلت نسبة التصدير عبر المعابر خلال كانون الأول/ ديسمبر أقل بخمسة بالمائة من المعدل الشهري منذ بداية عام 2009 وأقل بنسبة 81 بالمائة من المعدل الشهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. وقد كان هذا، إلى جانب الحظر التام تقريباً على التصدير، سبباً في إعاقة أي جهود لإعادة تنشيط الاقتصاد وأبقى على المستويات الحادة للبطالة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات. علاوة على ذلك، تقلص مع بداية عام 2010 عدد المعابر المستخدمة لتوريد البضائع إلى قطاع غزة إلى معبر واحد – حيث لم يتواصل العمل سوى في معبركيرم شلوم (كرم أبو سالم) والحزام الناقل المستخدم لاستيراد القمح في معبر كارني (المنطار). وقد شكل انخفاض كمية غاز الطهي التي أُدخلت إلى غزة قلقاً بالغاً نتيجة لإغلاق معبر ناحال عوز والقدرة التشغيلية المحدودة لمعبر كيرم شلوم.

وكرد فعل على الحصار المتواصل، ازدهرت الأنفاق أسفل الحدود بين مصر وقطاع غزة. وأصبحت بمثابة شريان الحياة بالنسبة للسكان. وبالرغم من المخاطر الكبيرة التي تمثلها هذه الأنفاق لمن يعملون في بنائها أو عبرها - حيث قتل في شهر كانون الأول/ ديسمبر وحده خمسة فلسطينيين – فوجودها يزوّد السكان بالبضائع التي لا يُسمح بعبورها من خلال المعابر الرسمية مع إسرائيل. وبالتالي أثارت التقارير التي تتحدث عن إجراءات مصرية تهدف إلى إنهاء النشاطات التي تتم عبر الأنفاق قلقاً كبيراً على الأوضاع الإنسانية.

أما في الضفة الغربية، فلم يطرأ على مظاهر الاحتلال الإسرائيلي أيّ تغيير ملموس. فقد ظلّ الفلسطينيون يواجهون المخاطر التي تُهدد أمنهم الشخصي على يد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، والقيود الواسعة على إمكانية تنقلهم ووصولهم إلى أراضيهم. وبالرغم من انخفاض العدد الإجمالي للإصابات في صفوف الفلسطينيين (937)، حيث وصل إلى أدنى مستوياته منذ عام 2005، فقد سجّلت في كانون الأول/ ديسمبر حادثتان خطيرتان: قتل مستوطن إسرائيلي على يد أفراد فصيل فلسطيني مسلح، وما أعقبه من قتل ثلاثة فلسطينيين يشتبه في مسؤوليتهم عن الهجوم على أيدي قوات إسرائيلية سرية. وبالرغم من أنّ عدد الإصابات خلال المظاهرات المناهضة للجدار بقي منخفضاً في هذا الشهر أيضاً، إلا أن الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان لفتت الانتباه إلى تزايد حوادث اعتقال النشطين المناهضين للجدار، ولا يزال 34 منهم محتجزين حالياً.

وتحسّن وضع الحركة والتنقل ما بين المراكز الحضرية في الضفة الغربية بصورة كبيرة في 2009، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى التغيير الذي طرأ على عدد من حواجز التفتيش الرئيسية المأهولة بالجنود. ولكن خلافاً لهذا التوجه أُغلق في كانون الأول/ ديسمبر حاجز تفتيش رئيسي يقع في شمال الضفة الغربية أمام جميع أشكال حركة المرور بذريعة تنفيذ أعمال ترميم للطريق، الأمر الذي أدى إلى إعاقة حركة مئات الآلاف من الفلسطينيين. وخلال هذا الشهر أيضاً، قضت محكمة العدل العليا بعدم قانونية الحظر الذي يفرضه الجيش الإسرائيلي على استخدام الفلسطينيين لمقطع من طريق رئيسي في الضفة الغربية في محافظة رام اللّه، غير أنّ توقيت وكيفية تطبيق هذا القرار لا تزالان غير محددتين.

وبالرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في عام 2009، لا تزال المنطقة (ج) التي تشكل حوالي 60 بالمائة من الضفة الغربية محظورة على الفلسطينيين استغلالها وتطويرها. وبصورة مماثلة، لا تزال العائلات الفلسطينية تواجه خطر التشريد نتيجة لإخلاء وهدم منازلها. وبالرغم من أن شهر كانون الأول/ديسمبر لم يشهد سوى عمليتي هدم لمبنيين، فقد بلغ مجموع المباني التي هدمت في عام 2009، 182 مبنى، الأمر الذي أدى إلى تشريد 319 فلسطينياً. وقد كشف تقرير أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال كانون الأول/ ديسمبر أن البناء الفلسطيني محظور بالكامل تقريباً في 70 بالمائة من المنطقة (ج)، فيما تخضع الثلاثون بالمائة المتبقية لسلسلة من القيود التي تجعل من المستحيل فعلياً حصول الفلسطينيين على تراخيص للبناء. وما يزال وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية الواقعة بجوار المستوطنات أو التي عُزلت خلف الجدار يشكل مشكلة كبيرة للغاية، الأمر الذي أدى إلى خفض محصول موسم الزيتون الهزيل أصلا والذي انتهى هذا الشهر.

وفي القدس الشرقية، ما زال الفلسطينيون يواجهون خطر التشريد ليس بسبب هدم المنازل التي بنيت بدون تراخيص فحسب، بل أيضا بسبب محاولات المنظمات الاستيطانية الإسرائيلية المتواصلة لتوسيع وجودها داخل الأحياء الفلسطينية. ففي حي الشيخ جراح الذي يعتبر حاليا هدفاً

لمثل هذه المحاولات، قدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنّ ما يقرب من 475 فلسطينياً يواجهون خطر الطرد. إضافة إلى ذلك، أشارت معلومات نُشرت هذا الشهر إلى أن وزارة الداخلية الإسرائيلية سحبت خلال عام 2008 الإقامة من 4.577 فلسطيني من سكان القدس الشرقية الأمر الذي حرمهم من الدخول إلى القدس الشرقية أو السكن فيها.

إنّ رفع الحصار عن غزة، إلى جانب تجميد عمليات الهدم والطرد والتشريد وتفكيك الجدار أو إعادة توجيه مساره إلى حدود الخط الأخضر، وإبطال نظام التصاريح المعمول به، وفتح أجزاء من المنطقة (ج) أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية لاستغلالها، هي خطوات حيوية يجب اتخاذها في عام 2010 من أجل تحسين الوضع الإنساني واستعادة كرامة الكثير من الفلسطينيين.

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_01_18_english.pdf